

٨ - وترجو حكومة المملكة المتحدة أن تزيل أية عقبة تعوق استفادة أهالي زمبابوى الأفريقيين ، داخل الاقليم أو خارجه ، الاستفادة الفعالة مما تقدمه الدول والمنظمات والبرامج المشار اليها في الفقرة ٧ أعلاه من منح وتسهيلات دراسية وتدريبية ، وأن تحرص ، في الوقت ذاته ، على توفير الموارد الكافية لتعليم شعب زمبابوى وتدريبه ؛

٩ - وتطلب مرة أخرى الى حكومة المملكة المتحدة أن تعتمد ، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ، الى التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في أداء المهمة التي اسندتها اليها الجمعية العامة ، والى الاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة لدى قيام تلك الأخيرة بنظر المسألة ، وكذلك الى اعلام اللجنة الخاصة ، والجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، عن تنفيذ هذا القرار ؛

١٠ - وتدعو جميع الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الأخرى الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، وهيئات الأمم المتحدة المعنية ، والمنظمات غير الحكومية التي لها اهتمام خاص بميدان إنهاء الاستعمار ، وكذلك الأمين العام ، الى اتخاذ الخطوات المناسبة لنشر المعلومات على نطاق واسع وباستمرار بجميع وسائل الاعلام المتوفرة لديه عن الحالة في زمبابوى وعما اتخذته الأمم المتحدة من قرارات وتدابير تتعلق بهذا الأمر مع توجيه اهتمام خاص الى توقييع الجزاءات على النظام غير الشرعي ؛

١١ - وترجو اللجنة الخاصة متابعة دراسة الحالة القائمة في الاقليم .

الجلسة العامة ٢١٩٨

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣١١٦ (د - ٢٨) . مسألة روديسيا الجنوبية

ان الجمعية العامة ،

وقد درست الحالة الخطيرة المتردية في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، التي أكد مجلس الأمن مجددا ، في قراره ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار / مارس ١٩٧٠ ، كونها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ،

وان تشعر بانزعاج شديد لكون التدابير التي اتخذت حتى الآن لم تنجح في إنهاء التمرد في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، وذلك لأسباب أهمها أن بعض الدول ، ولاسيما البرتغال وأفريقيا الجنوبية ، تواصل وتزيد تعاونها مع النظام غير الشرعي ، خلافا لأحكام المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، فتعرقل بذلك جديا تطبيق الجزاءات تطبيقا فعالا ضد النظام غير الشرعي ،

وان يساورها القلق الشديد لاستمرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في السماح باستيراد الكروم والنيكل من روديسيا الجنوبية الى الولايات المتحدة خلافا للأحكام المتعلقة بالموضوع في قرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ آيار/مايو ١٩٦٨ ، وقراره ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، وقراره ٢٨٨ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ، وقراره ٣١٤ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٢ ، وقراره ٣١٨ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، وقراره ٣٢٠ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ وتجاهلا لقرارى الجمعية العامة ٢٧٦٥ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ و ٢٩٤٦ (د - ٢٧) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ ،

وان تأخذ بعين الاعتبار برنامج العمل الذى اعتمدته مؤتمر الخبراء الدولي لمساندة ضحايا الاستعمار والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي ، المعقود في أوغلو في الفترة الممتدة من ٩ الى ١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٣ (٣٣) ،

وان يساورها القلق الشديد لما ورد في الآونة الأخيرة من أنباء عن ارتكاب عديد من الانتهاكات للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ، منها قيام طائرات روديسيا الجنوبية برحلات منتظمة لتصدير بضائع روديسيا الجنوبية الى اوروبا ، واشترك الفرق الرياضية التابعة لروديسيا الجنوبية في مختلف المناسبات الرياضية ، وكذلك استمرار مكاتب الاعلام والخطوط الجوية التابعة للنظام غير الشرعي في مزاولة نشاطها خارج روديسيا الجنوبية ،

وان تضع نصب أعينها الآراء التي أعرب عنها مثالا اتحاد أفريقي زيمبابوى واتحاد زيمبابوى الافريقي الوطنى (٣٤) ،

وان تؤكد من جديد اقتناعها بأن الجزاءات لن تؤدى الى انهاء نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي مالم تكن شاملة الزامية ويحرص على مراقبتها وتنفيذها والامثال لها بصورة فعالة ، ولا سيما من قبل البرتغال وافريقيا الجنوبية ،

١ - تشجب قصور حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية عن اتخاذ تدابير فعالة ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، لانها نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية (زيمبابوى) وتطلب الى الحكومة المذكورة أن تتخذ فورا جميع التدابير الفعالة لاسقاط نظام الأقلية المتمرد ؛

(٣٣) المرجع نفسه .

(٣٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، اللجنة الرابعة ،

الجلسات ٢٠٣٩ و ٢٠٦٠ .

٢ - وتشجب بشدة سياسة الحكومات التي تواصل التعاون مع نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي في بسط سيطرته العنصرية والقمعية على شعب زمبابوي ، خلافا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع وللالتزامات المحددة المترتبة عليها بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، وتخص بالذكر منها حكومتي افريقيا الجنوبية والبرتغال ، وتطلب الى تلك الحكومات أن تقف كل تعاون من هذا القبيل ؛

٣ - وتشجب جميع الانتهاكات للجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن ، كما تشجب تقصير بعض الدول الأعضاء عن التطبيق الدقيق لهذه الجزاءات ، باعتبار ذلك مخالفا للالتزامات التي أخذتها على عاتقها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

٤ - وتشجب استمرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد مادي الكروم والنيكل من روديسيا الجنوبية (زمبابوي) مما يشكل انتهاكا لأحكام قرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع ومخالفة للالتزامات المحددة التي أخذتها هذه الحكومة على عاتقها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ، وتطلب الى حكومة الولايات المتحدة أن تنهي فورا كل استيراد من هذا القبيل وأن تحترم بأمانة وبلا استثناء أحكام قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ؛

٥ - تطلب الى جميع الحكومات القيام بما يلي :

(أ) اتخاذ تدابير تنفيذية صارمة لتضمن امتثال جميع الأفراد والمنظمات والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امتثالا دقيقا للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ، ولتضمن توقفهم التام عن أى شكل من أشكال التعاون مع النظام غير الشرعي ؛

(ب) اتخاذ الخطوات الفعالة لمنع أو تثبيط الأفراد أو جماعات الأفراد الخاضعين لولايتها عن الهجرة الى روديسيا الجنوبية (زمبابوي) ؛

٦ - وتطلب كذلك الى جميع الحكومات أن تكف عن اتخاذ أى اجراء قد يكون من شأنه اضعاف مظهر الشرعية على نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي ، وتطلب ، بصورة خاصة ، الى حكومة الولايات المتحدة أن تتخذ الخطوات اللازمة لانهاء الأعمال والنشاطات التي يمارسها في الولايات المتحدة كل من الخطوط الجوية الروديسية ، والمكتب السياحي الوطني لروديسيا ، ومكتب الاعلام الروديسي ، وكذلك أية نشاطات أخرى تخالف أهداف ومقاصد الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ؛

٧ - وتري أنه ينبغي ، بالنظر الى ازدياد تدرى الحالة الناجمة عن تشديد التدابير القمعية التي يتخذها نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي ضد شعب زمبابوي وبمقصد انهاء النظام غير الشرعي ، توسيع نطاق الجزاءات ضد هذا النظام بحيث تشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة (٤) من الميثاق ، وعلى ذلك تدعو مجلس الأمن الى النظر في أمر اتخاذ التدابير اللازمة

في هذا الشأن ، وخاصة في أمر دعوة جميع الدول الى اتخاذ خطوات فعالة تهدف ، بين جملة أمور ، الى ما يلي :

(أ) القيام ، دون قيد أو شرط ، بمصادرة جميع الشحنات المتجهة نحو روديسيا الجنوبية (زمبابوى) والمرسلة منها ؛

(ب) الخاء جميع بوليصات التأمين على تلك الشحنات ؛

(ج) ابطال جوازات السفر وغيرها من وثائق السفر الى روديسيا الجنوبية (زمبابوى) .

٨ - وتسترعى انتباه مجلس الأمن كذلك ، نظرا الى استمرار افريقيا الجنوبية والبرتغال في رفض تنفيذ قرارات المجلس الالزامية ، الى ضرورة النظر ، على سبيل الأولوية ، في أمر فرض جزاءات ضدهما ؛

٩ - وتناشد من أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، أولئك الذين أدى تصويتهم السلبي على مختلف الاقتراحات المتعلقة بهذه المسألة الى الحيلولة باستمرار دون أداء المجلس أداء أميننا فعلا للمسؤوليات المترتبة عليه في هذا الصدد بموجب أحكام الميثاق المتصلة بالأمر ، أن يعيدوا النظر في موقفهم السلبي هذا بقصد القضاء فورا على التهديد الذى يتعرض له الأمن والسلم الدوليين بسبب الحالة الخالصة القائمة في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ؛

١٠ - وترجو اللجنة الخاصة متابعة تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٢١٩٨

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣١١٧ (٥ - ٢٨) . نشاطات المصالح الأجنبية ، الاقتصادية ،
وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ " اعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة "
في روديسيا الجنوبية وناميبيا والأقاليم الواقعة
تحت السيطرة البرتغالية ، وفي سائر الأقاليم
الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود
الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل
العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب
افريقي

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون " نشاطات المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل
تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " في روديسيا الجنوبية وناميبيا والأقاليم